مجلة المعجمية - تونس

ع 16-17

2001

تطوّر الأبنية الصرفية من خلال كتاب «درّة الغواص» للحريري

محمد شندول

1- توطئـــة :

من أهم المبادئ التي ترتكـز عليها جهـود اللغويين العرب الذين اهتـموا بالتصحيح اللغوي في ما اعتبروه أخطاء لغوية مبدأ الصحة. وهو مبدأ يعتبرون به اللغة العربـية الصحيحـة هي لغة ما اصطلح على تسميته بعصر الاحـتجاج «وهو الذي ينتهي بأواخـر القرن الثاني الهـجري في الحواضر، وأواخـر القرن الرابع في البـوادي» (1)، لأن هذه اللغـة في نظرهم، هي التـي اعتـمـدت في وضع قواعـد اللغة وسنّ قوانينها، ويعـد السماع أهم أصـولها عندهم. ويعني الأصوليون بالسماع «ما ثبت في كلامٍ من يوثق بفصاحته»(2) وهو معنى اقتضاه تصورهم لشـروط الفصـاحة. فكان انتقـاء اللغة في حدود تاريـخية مـعينة هي حدود عصر الاحتجاج ومن قبائل معلومة من سكان البراري من وسط الجزيرة العـربيـة، «وهـم قـيس وتميـم وأسـد وطيـئ ثم هذيل»(3)، مـن أهـم تـلـك الشروط(4). وكان من نتائج توقـيف اللغة الزماني والمكاني «أنهم أجـمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية»(5).

على أنّ من اللغويين من لم يتـقيد بمقيـاسي الزمان والمكان، ولم ير في

---

(1) ابن مراد : الفصاحة، ص 2.
(2) السيوطي : الاقتراح، ص 48.
(3) الفارابي : الحروف، ص 147.
(4) القـبائل المذكـورة هي «مـعظم من نُقلَ عنهم لسـان العرب. وكـان الذي تولى ذلك أهل الكوفـة والبصرة من أرض العراق» المرجع السابق، ص 147).
(5) السيوطي : الاقتراح، ص 70.

الاحتكام إلى السماع والرجوع إلى مصادر النقل - من قرآن وشعر وحديث نبوي وكلام مرويّ من أفواه الأعراب - مبدأ أوّل في الحكم على ألفاظ اللغة بالصحة أو الخطأ. فذهب إلى أن القياس الذي يعتمد على الأحكام النظرية هو أقوى من الأنماط اللفظية. وبناء على ذلك يجوز قبول المولد والمحدث من 1002م). فقد ذهب إلى أن «ما قيس/ اللغة. ومن هؤلاء ابن جني (ت1002هـ على كلام العرب فهو من كلام العرب»(6) وأنّ «الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ»(7). وهذا المذهب يعزز القول بالتطور اللغوي لأنه يجعل المظاهر المحدثة التي يجري بها الاستعمال قابلة للتقييس من حيث أن القياس برهان يتأتى بالنظر واستنباط القواعد واستخراج العلل والأحكام، ومن ثم فإن مظاهر التطور التي تأخذ هذا المنحى لا تمثل خطأ في اللغة، لأنها جارية في الاستعمال على سمْت معلوم، ومبنية على صيغ يقرها النظام اللغوي، ومتأتية عن طريق قواعده في التوليد، كالاشتقاق مثلا. فتحوُّل الفعل «دَهِشَ» في الاستعمال القديم، إلى «انْدَهَش» في الاستعمال الحديث على سبيل المثال، هو مظهر صحيح من حيث قاعدة تولده، وذلك أن نمطه الصيغي «انْفَعَلَ» مشتق من النمط «فَعِلَ» أي إنّ «انْدَهَشَ» هو جذع فرعي مشتق من جذع أصلي هو «دَهِشَ»، وهو من ثَمّ تحوّل مستجيب لقاعدة صرفية تصفه فلا يعدّ خطأ لأنّ «الوحدة الخاطئة هي التي لا تقدر القاعدة على وصفها، والصحيحة هي التي تستجيب بدرجة عالية لتلك القاعدة» (8). وإذن فإنّ المسألة في هذه الحالة هي مسألة توليد لغوي ينتج عنها ظهور صيغ متنوعة ومفردات متعددة إذ «تُسمَّى عملية انتاجية (productive) كل عمليّة تكون في عمومها قادرة على إحداث عدد من الصيغ وتوليد مفردات كثيرة» (9) تقدر القواعد المرجعية على وصفها.

لكن الجدل حول صحة مفردات محدثة شائعة في الاستعمال إنما يكون حين يرتبط الاستحداث بمفهوم الإبداعية (Créativité) وليس بمفهوم الانتاجية (Productivité) لأن مفهوم الإبداعية يتضمن في معناه «ما يعد إخلالا بالقواعد

(6) ابن جني : الخصائص، 1/ 357.
(7) المرجع نفسه، 2/ 12.
(8) Katamba : Morphology, p. 66
(9) المرجع نفسه، ص 69.

المرجعية أو عدولا عنها وما لا تستطيع هذه القواعد وصفه» [10]، وحينها يصبح البحث عن قواعد جديدة تبرر مظهر ذلك التوليد ضروريا. فإن وجدت قواعد لذلك عدّ صحيحا وإلا فإنه خطأ لغوي ولكنه مقبول في الاستعمال كما في المثل الشائع : «مكره أخاك لا بطل».

ومن مظاهر التوليد الصرفي في العربية على سبيل المثال :

1) اشتقاق صفة التفضيل من المصدر والاسم تجاوزا للقاعدة المرجعية الموروثة التي تنص على أن تكون من فعل ثلاثي متصرّف [11] قابل للمفاضلة. ومن الأمثلة على ذلك : الأشْغَلُ : من الشغل، والأجَنّ : من الجنون، والأحوَط : من الحيطة، والأشبَه : من الشبه [12].

2) اشتقاق صفة المبالغة على مِفعَل نحو : مِجْرَم ومِسْعَر» [13]. وفي هذا تجاوز لبعض ما استقصاه اللغويون من أمثلة المبالغة المشهورة، كابن خالويه، فقد قال : «العرب تبني أسماء المبالغة على اثني عشر بناء : فَعّال كفَسّاق، وفَعِل كحَذِر، وفَعّال كغَدّار، وفَعُول كغَدُور، ومِفْعِيل كمِعْطِير، ومِفعَال كمِعْطار، وفُعَلَة كلُمَزَة، وفَعُولة ككَحَلُولة، وفعّالة كعَلاّمة، وفاعِلة كرَاوِية وخائنة، وفعّالة كبُقّاقة، ومِفعالة كمِقْدامة»[14].

وإن انتقال مفردة ما من نمط صيغي إلى نمط صيغي آخر يتوقف على نسبة تواترها ودرجة استعمالها. فـ«إنّ الوحدات التي يكثر استعمالها تكون في العادة غير مهيأة للثبات على بنية واحدة خلافا للتي يقل استعمالها»[15]. وبالتوازي مع ذلك لا تخرج مظاهر الاستعمال عند استخدام تلك المفردة عن

(10) راجع الفرق بين المفهومين في المرجع السابق، ص 72.

(11) نورد عبارة «فعْل متصرف» مقابلة لعبارة «فعْل جامد» كما هو الشأن في كتب اللغة. والجامد من الأفعال هو ما لازم صورة واحدة. وهو نوعان : ملازم للمضي، كأفعال المدح والذم، نحو نعْمَ وبئسَ، وأفعال المقاربة، نحو : كَرَبَ وحَرَى؛ وملازم للأمرية، نحو : هَبْ وتَعَلَّمْ (ينظر الدقر : المعجم النحوي، ص 127).

(12) جواد : في التراث اللغوي، ص 30. وقد جوّز المؤلف هذه المفردات وعدّ قواعد اشتقاقها قواعد جديدة في العربية.

(13) المرجع نفسه، ص 32. ولم يذكر المؤلف معنى المفردتين. ويبدو أن معنى «مِجْرَمٌ» : مكثر من الذنوب، إذ انّ معنى الفعل «أجْرَم» هو «أذنب». أما «مِسْعَر» فإنه يقال : هوَ مِسْعَرُ حربٍ لموقد النار في الحرب، وعُنُقٌ مِسْعَرٌ : طويل أو شديد (ينظر : مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط 1 (431).

(14) جواد : في التراث اللغوي، ص 32. وما ذكره ابن خالويه ليس استقصائيا. فقد أهمل مثلا : فَاعُول، نحو : حَاسُوب، ويَفْعُول نحو : يَحْسُوب، وفَعّال، نحو : صَنّاع.

(15) Katamba : Morphology, p. 73

عمليات **الاشتقاق**. **لكن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى تغير معنى المفردة بسبب** تغير **نمطها الصيغي**. **أي إنّ عملية التحويل** تكون شكلية فلا تغير من النحوى التواصلية **الأصلية ولا تضيف إليها معنى** جديدا. وهي من ثَمَّ عملية فارغة (vide) **لأن البديل المتحقق لا يكون في مثل هذه الحالة** إلا مناوبا تعويضيا (Suppletive alternant) **فكل** بديل تناوبي يتم تحقيقه دون أن يختلف دلاليا عن نظيره، **هو بديل غير وظيفي، لأن عملية التناوب** مفرغة من أي دلالة جديدة، يتجلى **ذلك في التمثيل المنطقي التالي لهذه العملية** :

1) س ← ص

2) ص ~ س = () ⇐ س = ص

حيث ترمز س إلى الصيغة الأصلية و ص إلى الصيغة البديلة ؛

وحيث ترمز العلامة ~ إلى عملية التناوب، والعلامة ⇐ إلى معنى الاستلزام.

وتحمل كتب التصويب مادة لغوية محدثة فيها مفردات كثيرة منها ما يناظر **بدائله الفصيحة مناظرة شكلية بالمعنى الذي حددنا، ومنها ما يُعدّ بدائل** وظيفية. **إلاّ أنّ المصححين يرونها جميعا خروجا عن الصواب انطلاقا من** وجهة **نظر توقيفية تحد اللغة بمقياسي الزمان والمكان وبالقواعد التي وضعها** العلماء **قديما. وبغض النظر عن وجهة النظر التوقيفية فإن هؤلاء الأعلام** يفيدوننا **علما بتطوّر في اللغة لم يقصدوا إحاطتنا به. ولذلك فإن كتبهم يمكن** أن تقدم لنا **جوانب عديدة من التطوّر اللغوي.**

ويربط أعلام التصحيح مفهوم الخطإ بمفهوم اللغة الفصحى[16]. فمستوى **الفصيح حسب ما يستفاد من بحوثهم، هو المستوى اللغوي المرجعي** الذي **يستمد شرعيته من مصادر اللغة الأصلية التي هي القرآن، والشعر** الجاهلي **وشعر العصر الإسلامي الأول، والأحاديث النبوية، وكلام الأعراب**

---

(16) أعلام التصحيح كثيرون، في القديم وفي الحديث. فمن القدماء على سبيل المثال: علي بن حمزة (ت 189هـ/805م) الذي ينسب إليه كتاب «ما تلحن فيه العامة»، والصفدي/ حمزة الكسائي (ت 189هـ/805م) صاحب كتاب «تصحيح التصحيف». ومن المحدثين : محمد علي النجار، / (ت1276هـ/1862م) وله في ذلك كتاب «لغويات»؛ ومصطفى جواد، وله كتاب«قل ولا تقل»؛ وعبد القادر المغربي، وله كتاب «عثرات اللسان» (ينظر في ذلك قائمة بها 52 اسما من أسماء أعلام حركة التصحيح اللغوي في : رمضان عبد التواب : لحن العامة والتطور اللغوي، ص ص 97-100).

إلى أواخر القرن الثاني الهجري في الحواضر، والقرن الرابع في البوادي. والخطأ عندهم هو الخروج عن ذلك المستوى إلى ماهو أدنى منه[17].

وما نستنتجه من تحديد المصححين لمجال الفصحى في المصادر المذكورة أنهم لا يقرون إلا مستوى الفصيح، وأنهم يقدمون اعتراضات منها ما يجعل المخالف لهم متهما بالتقصير في المحافظة على سلامة اللغة. ومن أمثلة تلك الاعتراضات قولهم : «وهذا ليس من كلام العرب» [18]، أو «وهذا من أقبح الأوهام وأشنع معايب الكلام» [19]، أو «ما سمع ذلك إلاّ في لغة ضعيفة»[20] و«إنما هذا من كلام العامة» [21]، و«هذا الاستعمال دخيل في اللغة وليس منها في شيء» [22].

فهذه الاعتراضات، كما هو جلي، هي مواقف انطباعية تقصي من الاستعمال كل ماهو دون الفصيح، وهي بالتالي لا ترتقي إلى الحسم العلمي والموضوعي، لأنها لا تكترث باللغة في مجال استعمالها الدائم وبالتطور الذي يطرأ على وحداتها مع مرور الزمن، ولا تبّين القواعد الآنية لكل مظهر محدث، ولا تصف جوانب الجدّة فيه، وذلك أنها تنطوي على رفض لكل ما لا ينتمي إلى اللغة الفصحى القديمة ولا يتطابق في مظهر استعماله مع المظهر المستمدّ من تلك اللغة في حدودها الزمانية والمكانية الضيقة.

وتقودنا هذه المواقف المحافظة إلى مساءلة المصححين عن حدود أهمية ما اهتدى إليه علماء اللغة من قواعد العربية وقوانينها وخصائص نظامها. فهل تلك القواعد والقوانين التي تعد مرجعية هي وقف على مظاهر استعمال اللغة في عصر الاحتجاج فقط أم أنها قواعد مطلقة تكوّن نظام اللغة العام وتستغلّ في فهم ما يتولد عن اللغة عبر العصور؟

إنّ الإجابة عن هذا السؤال تجعل المستوى الصوابي الذي يتمسك به المتشددون محل مراجعة. كما تجعل رفض ما سواه موقفا حرجا لأنّ خضوع

(17) المستويات اللغوية بحسب درجتها في الفصاحة أربعة هي : العربي الفصيح، والعربي المولد، والعربي العامي، والأعجمي من الألفاظ (ينظر ابن مراد : المعجم العلمي العربي المختص، ص ص 89-98).

(18) الحريري : درة الغواص، ص 177.

(19) المرجع نفسه، ص 156.

(20) المرجع نفسه، ص 108.

(21) اليازجي : لغة الجرائد، ص 37.

(22) داغر : تذكرة، ص 33.

مظاهر محدثة لما وضعه علماء اللغة من قواعد يجعل من هذه المظاهر الجديدة مقبولة أيضا، ومستوى في الاستعمال لا يمكن رفضه في ضوء قوانين اللغة وقواعدها وفي مجال نظام اللغة ونطاق التواتر ودرجته. وفي هذا الإطار يتنزل مقالنا هذا لنبحث في جانب من جوانب التطور في اللغة العربية قديما وذلك من خلال كتاب من أشهر كتب اللحن القديمة وهو كتاب «درة الغواص / في أوهام الخواص» لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت510 هـ 1122م). ونتناول بالدرس تطور الأبنية الصرفية نظرا لما تمثله مظاهر التطور اللغوي في هذا المجال من تعقيد ناتج عن تشعب نظام الصرف ذاته، وما تطرحه من إشكاليات في علم الصرف المعجمي. فالتحققات الشكلية المتباينة والمتداخلة التي تتخذها المفردات عبر مراحل تطور اللغة تجعل البحث في طرق التوليد، وأنواع الأنماط الصيغية، وحدود القياس في صوغ المفردات، ومعاني الأبنية الوظيفية، مسائل تدعو إلى الوقوف عند كيفية اشتغال نظام هذا العلم لتبين آليته (Mécanisme) في ذلك وطريقة استيعاب قواعده لمختلف ما يطرأ على أبنية المفردات ومعانيها الصرفية من تغير. فهل كل نمط صيغي على سبيل المثال، قابل لأن تملأه مفردة؟ وهل كل مفردة لها صيغة صرفية يمكن أن تكون دالة على معنى؟ وهل يمكن أن تتولد معان جديدة للأنماط الصيغية دون تلك التي ذكرها علماء الصرف قديما ؟

إن مثل هذه الأسئلة تمثل بعض قضايا الصرف التطورية الملحة التي تحتاج إلى معالجة تفرض درسا لسانيا ترتبط فيه أسسه الموضوعية بالواقع اللغوي لمعرفة ما يمكن إثبات مقبوليته من مظاهر الاستعمال وما لا يمكن فيه ذلك. على أن ما نقدمه في ما يلي من تحليل لبعض المظاهر التطورية الصرفية في اللغة العربية في القرن السادس الهجري، ليس في الحقيقة إلا محاولة محدودة نجريها على بعض المفردات للكشف عن ملامح ما اعتبرناه إشكاليات واستجلاء طبيعة العلاقة بين القاعدة والاستعمال في نماذج من مظاهر السلوك اللغوي الفعلي، وذلك للوصول إلى ما يعتبر آليات تندرج في نظام اللغة الصرفي وتقدم صورة عن طريقة اشتغاله لا ستيعاب الأنواع العديدة من أبنية المفردات الجديدة.

ونحن إذ نقدّم في هذا البحث عددا من الأبنية الصرفية التي انتقيناها مما

اعترض عليه الحريري في كتابه «درة الغواص»، فإننا نهدف إلى تبيّن ملامح تطوّرها معتبرين مظاهر الجدة فيها المستجيبة لضوابط نظام اللغة تنوّعا في الاستعمال اقتضته حاجات تعبيرية جديدة وليس خطأ كما ذهب إلى ذلك المؤلف، لأنّ الحكم بكونها خطأ لمجرد مخالفتها لمظهرها الفصيح هو في نظرنا حكم معياري لا ينظر إلى اللغة في استعمالها المكثف وحركتها الدائبة، ولا يحتكم إلى الوصف قصد استخراج القواعد المتحكمة في توليد الظاهرة. ونعتمد في بحثنا هذا على منهج تقابلي يكشف عن الفرق بين المظهر الفصيح وبديله المحدث قصد تبيّن عناصر الجدّة والقاعدة في ذلك.

2 - مظاهر التطوّر في أبنية الاسم :

2-1 المصدر :

أ) تحويل فَعْل :

فَعْل ← فِعَال : يَأس ← إِيَاس (ص 189)، ومثاله في الفصحى : هِيَاج. / هَيْج

لكن تجدر الإشارة إلى أن المصدر «إياس» في الحقيقة، ليس تحويلا لـ «يأس»، بل هو مصدر مشتق من الفعل «آيسَ» من باب القلب المكاني لموقعي الياء والهمزة في الجذع الفعلي «يئسَ». وبالتالي فهو مصدر مولد بالاشتقاق عُدّ فيه الجذع المقلوب «آيسَ» جذعا آخر لا يختلف في معناه عن الأول.

ولم يخضع هذا المصدر في عملية اشتقاقه للضوابط الدلالية الغالبة في النمط الصيغي فعَال، ذلك أنّ فعَالا غالب في الشّراد والهياج : كالشّماس والنّكاح، وفي الأصوات : كالزّمار والعرار، وفي السمات : كالعلاط. وهو قياسي في وقت حينونة الحدث، كالقَطاف والحصاد [23]. وعليه فإنه لا يكتسب مقبوليته في الاستعمال من جانب دلالة الصيغة بل من حيث إنه ورد على قياس شكلي قالته العرب لأنّ «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب» كما قال ابن جني [24].

ب) تحويل فعْلان :

فعْلان ← فَعَلاَن : نِسْيَان ← نَسَيَان (ص 146).

لم نقف في «شرح الشافية» لرضي الدين الاستراباذي، ولا في

(23) ينظر في تلك المعاني : الاستراباذي : شرح الشافية 1/ 153-154.
(24) ابن جني : الخصائص، 1/ 357.

«الكتاب» لسيبويه على ما يفيد أن لمثل هذا التحويل نظيرا في الفصحى. ويعود ذلك، فيما يبدو، إلى الفرق في المعنى الوظيفي للصيغتين. ففعْلان، نحو حرْمان، وإتيان، وإتقان، وعرْفان، يأتي في ما يفيد التعدية، أي مناوبا لفعْل[25]. أما فَعَلان فأكثر ما يكون، في ما يدلّ على تحرك واضطراب، نحو: غَلَيان ولَهبان، ووَهَجان[26]. وإذن فإن فعْلان وفَعَلان لا يتناوبان وظيفيا في الفصحى. ولذلك فإن التعليل الذي يبقى لا ستحداث هذه المناوبة هو تقاربهما في المبني، فدخل مبنى هذا على ذاك. وهذا جائز في العربية، وذلك أن العرب «يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد. ومن كلامهم أن يدخلوا في تلك الأشياء غير ذلك البناء» [27]. «وهذه الأشياء لا تضبط بقياس ولا بأمر أحْكَمَ من هذا» [28].

ج) تحويل فُعَال :

× فُعَال ← فعْل : سُلاَل ← سلّ (ص 160).

تم تحويل فُعَال الدال على الداء إلى باب فعْل للدلالة على التعدية، لأن الفعل «سُلَّ» يدخل في باب الفعل المتعدي إذ أنّ الحدث فيه مجاوز للفاعل إلى المفعول به. ومعنى ذلك أن مقبولية هذا التحويل تكمن في طبيعة الفعل من حيث أنه تتجاذبه دلالتان : الدلالة على الداء، والدلالة على التعدية.

د) تحويل فَعَالة :

× فَعَالة ← فُعْلَة : رَفاهَة ← رُفْهَة (ص160).

فَعَالة وفُعْلة من مصادر الثلاثي الكثيرة الغالبة [29]. وقد قيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة فَعَالَة لما يدل على الملازمة والمصاحبة [30]. أما النمط فُعْلة فيبنى منه المصدر للدلالة على الألوان نحو : حُمْرة، والعيوب، نحو: نُفْخَة، والفضلة، نحو : قُلْفَة، وموضع أثر الفعل في الأعضاء، نحو : جُذْمَة [31].

(25) سيبويه : الكتاب، 4/ 8.
(26) المرجع نفسه، 4/ 14.
(27) المرجع نفسه، 4/ 12.
(28) المرجع نفسه، 4/ 15.
(29) ينظر الاستراباذي : شرح الشافية، 1/ 152.
(30) مجمع اللغة العربية : قرارات، ص 14.
(31) الاستراباذي : شرح الشافية، 1/ 161-162.

وتأتي أيضا مجرد بديل شكلي لأنماط صيغية أخرى. فقد قالوا مثلا : صَدَأٌ وصُدْأَة، وغَبَسٌ [32] وغُبْسَة [33].

ونحن نرى تحويل رَفَاهَة ← رُفْهَة يندرج في هذا الإطار. إلا أننا نلمس في مثل هذا التحويل طلب المبالغة والكثرة، أي إن في «رُفْهَة» مبالغة في المعنى الذي في رَفَاهَة. وكذلك الشأن في صُدْأَة وغُبْسَة وفي وحدات أخرى مثل : جُرْأَة وقُدْرَة. فالمعنى فيهما كثرة الاجتراء، وكثرة الاقتدار. وإذا صح مذهبنا هذا فإن مبرر التحويل في مثلنا : رَفَاهَة ← رُفْهَة، هو إعطاء النمط المصدري «فُعْلَة» معنى نظيره في صفة المبالغة. فمن أنماط صفة المبالغة الصيغية : فُعْلة [34]، «كالسُّبَّة، والضُّحْكة، واللُّعنة» [35]، والرُّوقَة وهو الجميل جدا من الناس [36].

2-2 اسم الآلة :

× مفْعَل ← مَفْعَل؛ ونماذج ذلك :

(1) مِبْرَد ← مَبْرَد (ص 156)

(2) مِبْضَع ← مَبْضَع (ص 156)

(3) مِطْرَد ← مَطْرَد (ص 156)

(4) مِقْرَعة ← مَقْرَعَة (ص 156)

(5) مِقْنَعَة ← مَقْنَعَة (ص 156)

(6) مِنْطَقَة ← مَنطَقَة (ص 156)

(7) مِطْرَقَة ← مَطْرَقَة (ص 156)

(8) مِرْوَحَة ← مَرْوَحَة (ص 157)

اعتبر الحريري هذا التحويل تحريفا في المبنى الصرفي. فعنده أن كل

---

(32) الغَبَس : الظلمة ولون الرماد.

(33) سيبويه : الكتاب، 4/ 25.

(34) نشير إلى أن الصرفيين أكثر ما يذكرون «فُعْلَة» بضم الفاء وفتح العين. ويبدو أن هذا النمط الصيغي تحويل من «فُعَلَة»، لأن العربية - كما يذهب برجشتر اسر في كتابه : التطور النحوي للغة العربية (ص 68) - تسمح بحذف الحركة الثانية من المفردة. ومثال ذلك : فعِلٌ ← فعْلٌ، وفعلة ← فعْلة، إذ نجد في الفصحى : كَبِدٌ ← كَبْدٌ، كَرِشٌ ← كَرْشٌ، مَعِدَة ← مَعْدَة، شَرِكَة ← شَرْكَة ؛ وفي الاستعمال الحديث : نَفَسٌ ← نَفْسٌ، سَرِقَة ← سَرْقَة، شُرِطَة ← شُرْطَة.

(35) الاستراباذي : شرح الشافية، 1/ 102.

(36) ابن منظور : لسان العرب، مادة : روق، 6/ 267.

الأمثلة المذكورة يجب أن تكون على وزن مِفْعَلٌ ومِفْعَلَة، بكسر الميم. وهو يرى ذلك قاعدة مرجعية، فنص على أن كسر الميم في أوائل أسماء الكلمات الدالة على الآلة هو مما أصّله أهل اللغة، وهو عندهم «كالقضية الملتزمة والسنة المحكمة [37]. فكيف نفسر نحن هذا التحويل ؟

الجواب هو أن ما رآه الحريري تحريفا في المبنى هو في الحقيقة مخالفة صوتية هي صدى لإحدى اللهجات العربية قبل أن تكون تحويرا صيغيا. فليس تغيير المبنى في الأمثلة المذكورة إلا انعكاسا لعادة لغوية موروثة (Substrat). وذلك أن كل تغير صوتي يتبعه في الغالب انعكاسات بنيوية ودلالية كما يذهب إلى ذلك غلبار (Guilbert) [38].

ويتجلى الاختلاف اللهجي في مثل نماذجنا، في ما عدّه الحريري نفسه كلمات شاذة حكيت عن العرب مثل، مَنْقَبَة، بالفتح، ومُدْهُن، ومُسعُط، ومُنْخُل، ومُنْصُل، ومُكْحُل، ومُدُقّ، بالضم [39]. ويذكر الدارسون للهجات العربية القديمة أن فتح أول الكلمة هو لغة أهل العالية، والكسر لغة نجد، فأهل العالية، وهم قبائل أرض الحجاز وما والاها، يقرأون على سبيل المثال : «حَجُّ الْبَيْتِ» بفتح الحاء، وأهل نجد يقرأونها : حِجُّ البيت، بالكسر [40]. وذكر ابن منظور في سياق شرحه لكلمة «مصحف» أن : «المُصْحَف : الجامع للصحف، والكسرُ والفتحُ فيه لغةٌ» [41]. وإضافة إلى ذلك فإن قيسا ترفع الحرف الأول من الكلمة فتقول : المُغْزُل، والمُصْحُف، والمُفْرُق، بالضم. في حين تقول تميم ذلك بالكسر [42].

يلاحظ إذن من هذه النماذج القديمة اختلاف اللهجات في نطق أوائل بعض المفردات، وهو ما يفسر ما عدّه الحريري، من الأمثلة التي ذكرها، انحرافا صيغيا في اسم الآلة.

---

(37) الحريري : درة الغواص، ص 157.

(38) يقول غلبار في ذلك : «الابداع الصوتي يُتْبَعُ بصور أخرى من الابداع » ويذكر أن التغييرات الصوتية تسمح بتوليد انعكاسات دلالية غير متوقعة»- ينظر : (L. Guilert : La créativité lexicale, p. 63).

(39) الحريري : درة الغواص، ص 157.

(40) ينظر الجندي : اللهجات العربية 1/ 73.

(41) ابن منظور : لسان العرب، مادة : صحف، 8/ 203.

(42) الجندي : اللهجات العربية، 1/ 71.

3-2 اسـم المكـان :

مَفْعِل ← مَفْعَل، حيث : مَأصِرٌ ← مَأصَرٌ (ص 117).

فقد صيغ مأصَر، وهو إسم مكان، كما يصاغ المصدر الميمي، ففتحت فيه عين الكلمة. إلاّ أن الحريري يرى أن الصواب في «مأصَر» أن يكون مكسور العين. لكنّ هذا الضابط الذي أراد أن يكون معيارا للصحة، ليس مطلقا في الاستعمال. فقد قُرِئَ : «حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ»، بالفتح، و«حَتَّى مَطْلِعِ الْفَجْرِ»، بالكسر(43). وقال الأزهري في ذلك : «والعرب تضع الأسماء موضع المصادر»(44). ويقصد بالأسماء أسماء الزمان والمكان، وبالمصادر المصادر الميمية. وذلك يعني أن فتح العين في اسمي الزمان والمكان المشتقين هو من لغة العرب. وهذا الاستنتاج لا يمكن نفيه. فقد سبق أن ذكرنا أن سيبويه يذهب إلى أنّ العرب «مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد»(45). واستتباعا لذلك يندرج تحويل : مَأصِرٌ ← مَأصَرٌ، في إطار ما قاله سيبويه. ويكون المحدد في التمييز بين المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان، نتيجة لذلك، هو السياق وليست حركة العين. فحركة العين كما يبدو ذلك في الأمثلة ليست هي الضابط في دلالة «مَفْعَل» أو «مَفْعِل» على المصدر واسمي الزمان والمكان. بل الضابط في ذلك هو الصيغة كلها في نطاق سياقها من الاستعمال. ومن ثَمّ ليست حركة العين إلا معطى ثانويا يتدخل جزئيا في تحديد المعنى الصرفي لـ «مَفْعَل» و«مَفْعِل».

3- مظاهر التطور في أبنية الفعل :

3-1 المجرد : فَعَلَ

1) فَعَلَ ← انْفعَلَ، حيث نجد :

(أ) فَسَدَ ← انْفَسَدَ (ص 38)؛

(ب) سَاغَ الشَرابُ ← انْسَاغَ (ص95).

2) فَعَلَ ← افْتَعَلَ، حيث نجد :

قَتَلَهُ الحبُّ ← اقْتَتَلَهُ (ص 182).

---

(43) ابن منظور : لسان العرب، مادة : طلع ، 9/ 133.

(44) المرجع نفسه، مادة طلع، 9/ 133.

(45) ينظر حديثنا عن المصدر فيما سبق.

اتخذ التحويل في فَعَلَ كما هو مبَّين في النماذج، مظهرين :

أ) الاستغناء عن فَعَلَ بـ «انْفَعَلَ» في معنى المطاوعة. والملاحظ في هذا المظهر من الاستعمال أن عملية التحويل لم تكن وظيفية لأنها لم تضف معنى صرفيا جديدا. فقد جاء النمط الصيغي «انْفَعَلَ» مجرد بديل شكلي لـ«فَعَلَ»، ومن ثَمّ فهو ليس سوى مناوب تعويضي. لكنه يتميز مع ذلك بأهمية بالغة لأنه هو الصيغة التي تعد قياسية في الدلالة على المطاوعة.

ب) الاستغناء عن فَعَلَ بـ «افْتَعَلَ». وهذا التحويل وظيفي لأن الزيادة فيه كانت لمعنى، وهو تأكيد دلالة المجرد (المبالغة). ومثله في الفصحى : قَرَأَ و اقْتَرَأَ[46]، وجَذَبَ واجْتَذَبَ[47]، وخَطَفَ واخْتَطَفَ[48]، وقَدَرَ واقْتَدَرَ[49].

ويمثل المظهران تطورا بمقتضاه اكتسبت أفعال فصيحة أبنية جديدة لا تعد إطنابا في اللغة لأن المظهر الأول مثل اتجاها نحو تقييس معنى المطاوعة في النمط الصيغي «انفعل»، والمظهر الثاني جاء لمعنى وهو طلب المبالغة في الفعل والتعبير عن شدّة القيام به.

3-2 المزيد :

(1) أَفْعَلَ ← فَعَلَ، حيث نجد :

أحكَني جلدي ← حكّني جلدي (ص 130)

(2) أَفْعَلَ ← انْفَعَلَ، حيث نجد :

أُضيف ← انْضَافَ (ص 38).

وتحويل أَفْعَلَ ← فَعَلَ يندرج في باب ما جاء على فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ بمعنى واحد، وهو مظهر قديم في اللغة[50]. ومن ثَمّ يمثل المظهر التطوري في الأفعال التي تنضوي في هذا الباب استمرارا لخاصية قديمة في اللغة كثيرة البروز.

(46) ابن منظور : لسان العرب، مادة : قرأ، 12/ 51.

(47) المرجع نفسه، مادة : جذب، 3/ 101.

(48) المرجع نفسه، مادة : خطف، 5/ 103.

(49) المرجع نفسه، مادة : قدر، 12/ 36.

(50) نذكر من المؤلفات في ذلك كتاب : ما جاء على فعَلت بمعنى واحد، لأبي منصور الجواليقي (ت. 540 هـ / 1145 م). وذكر محقق هذا الكتاب (ص ص 8-9) 25 علما ممن ألف في هذا الموضوع. وذهب إلى أن العلماء كتبوا في ذلك بإحدى طريقتين = (أ) تصنيف كتب مفردة، ومن هؤلاء قطرب والأصمعي وابن السكيت؛ (ب) بحث ضمن كتاب عام، ومن هؤلاء سيبويه وابن قتيبة وابن القطاع.

وتحويل أفْعَلَ ← انْفَعَلَ يندرج في ما اعتبرناه في المظهر (أ) من الفقرة أعلاه اتجاها نحو تقييس معنى المطاوعة في «انفعل».

2) فَاعَلَ ← تَفَاعَلَ، حيث نجد :

(1) يَامَنَ الرجلُ ← تَيَامَنَ (ص37).

(2) شاءَم الرجلُ ← تشاءَم (ص 37).

والمظهر التطوري في هذين المثالين تمثل في تحويل المزيد بحرف إلى المزيد بحرفين طلبا للمبالغة وهذا المظهر تقره الفصحى. فمن الأمثلة الفصيحة في ذلك : جاوز وتجاوز، وقاضاه وتقاضاه.

فزيادة التاء إذن أضافت إلى الفعل معنى تأكيده. ومن الدارسين من يذهب إلى إن إطالة الصيغة تزيد في المعنى (51).

4) مظاهر من التطور في أبنية الصفة :

4-1 صفة المفعول :

1) مجرد ← مزيد / مزيد ← مجرد، حيث نجد :

(1) مَصُون ← مُصَان (ص58)

(2) بلّغك الله المُؤْثَرَ ← المأثُور (ص37).

إذ تمثل التطور في تحويل صفة المفعول في (1) من باب فعَل إلى باب أفعَل. وحدث عكس ذلك في (2). وهذه المناوبة متجلية في الفصحى أيضا كما رأينا ذلك في حديثنا عن الفعل في الفقرة السابقة.

2) صفة الفاعل ← صفة المفعول، حيث نجد :

(1) باقلَى مُدوِّد ← مُدوَّد (ص 32).

(2) طعَام مُسوِّس ← مُسوَّس (ص 32).

(3) خبز مُكرِّج ← مُكرَّج (ص 32).

(4) متاع مُتقارب ← مُتقارَب (ص 32).

(5) رجُل مُوَسْوِسٌ ← مُوَسْوَسٌ (ص 32).

(6) رجُل مُقْطِعٌ ← مُقْطَعٌ (ص 167).

والقاعدة التي تفسر هذا التطور هي تحويل الفعل من اللزوم إلى التعدية

---

(51) من هؤلاء مصطفى جواد. فهو يرى أن المصدر المشهور من مصادر الفعل «سَاحَ» هو سياحة، وذلك لزيادة أحرفه المسترجبة لزيادة معناه (جواد : قل ولا تقل، ص 40).

ببنائه للمجهول فعوض أن يقال مثلا : دُوِّد الباقلَى، يقال : دُوِّدَ الباقلَى، سوِّس الطعامُ وأقطع الرجلُ، يقال : سُوِّس الطعامُ وأُقْطِعَ الرجلُ. ومن ثَمّ تتحوّل صفة الفاعل إلى صفة مفعول.

وتجري هذه القاعدة حين يكون تحويل الصفة المشبهة إلى صفة مفعول متخذة نفس المظهر التطوري كما في النموذجين اللذين وردا في درة الغواص أيضا، وهما :

(1) رجُل تَاعِسٌ ← مَتْعُوسٌ (ص82).

(2) رجُل عَلِيلٌ ← مَعْلُولٌ (ص104).

فالتطوّرُ في هذين المثالين تم أيضا بتحويل اللازم إلى متعد، وذلك أن «متعوسا» من الفعل تُعِسَ، مَبنيًا للمجهول، ومعلولا من : عُلَّ، مبْنيًا للمجهول أيضا.

4-2 صفة النسبة :

تجلى مظهر التطور في إضافة ألف ونون لا هما أصليان في الوحدة المعجمية ولا هما من شروط صوغ النسب، وذلك أن النماذج :

(1) فَاكِهَة ← فَاكِهَانِيٌّ (ص 84).

(2) بَاقِلَّى ← بَاقِلاَّنِيٌّ (ص84).

(3) سِمْسِمٌ ← سِمْسِمَانِيٌّ (ص 84).

قد زيدت فيهما الألف والنون، ونتج عن ذلك تحويل قاعدة النسب على النحو التالي :

اسم مفرد + ياء النسبة ← اسم مفرد + لاحقة [ا+ن] + ياء النسبة.

وتعليل زيادة الألف والنون في نظرنا ترجع إلى أحد أمرين : إما للمبالغة لأن العرب إذا أرادوا إضافة هذا المعنى إلى الاسم المنسوب أضافوا الألف والنون كما في : الرقبانيّ لعظيم الرقبة، واللحيانيّ لكثيف اللحية، وجمّانيّ لوافر الجمة، وللمنسوب إلى الروح : روحانيّ، وإلى من يبيع الصيدل : صيدلانيّ (52)، وإلى من يعبد الرب : ربّانيّ(53)، وإما قياسا على كلمات مشهورة فيها الألف والنون مثل : صنعانيّ وبهرانيّ ودستواني نسبة

(52) ينظر : الحريري : درة الغواص، ص 84.

(53) ابن منظور : لسان العرب، مادة : ربب، 6/ 72.

إلى صنعاء، وبَهراء، ودستوا[54]. لكن الألف والنون في مثل هذه النسبة ليسا من باب الزيادة كما في فاكهاني، وباقلاني، وسمسماني وأمثال ذلك، بل هما أصليان، وذلك أن صنعاء وبَهراء وأشباههما من الأسماء الممدودة، أُبقِيَ فيها الألف عند النسب وقلبت فيها الهمزة نونا تكييفا للنطق وتخفيفا لثقل الهمز.

إذن فإن التبريرين يظهران مقبولية هذا الوجه من استعمال النسبة. فالتبرير الأول يبين أن زيادة الألف والنون هما امتداد لمظهر استعمال في الفصحى. والتبرير الثاني يرجع تلك الزيادة إلى مبدأ :«إنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب» الذي نص عليه ابن جني.

4-3: صفة المبالغة :

- فاعُول ← فَاعَلٌ ؛ والمثال :
- رَاوُوق ← رَاوَقٌ (ص 177)

وقد عد الحريري هذا التحويل خطأ بحجة أنه ليس من كلام العرب فَاعَلٌ والعين منه واو [55]. إلاّ أن تخطئته هذه يعارضها الاستعمال الفصيح. فقد قال ابن منظور في شرحه للمفردة «هاوون»: «الهَاوُون والهاوَن والهاوُن : فارسي معرب، هذا الذي يُدقّ فيه، قيل : كان أصله هاوُون لأنّ جمعه هواوين مثل قانون وقوانين، فحذفوا منه الواو الثانية استثقالا، وفتحوا الأولى لأنه ليس في كلامهم فاعُل بضم العين»[56]. وبناء على هذا فإن الحريري يؤاخذ من ناحيتين : الناحية الأولى تخطئته لما نقل على أنه من كلام العرب الفصحاء. والناحية الثانية أنه عد التحوير الطارئ على النموذجين اللذين أوردهما تحولا في البنية الصرفية والحال أنه تحوير صوتي. على أن هذا المأخذ يمكن أن نبرره بكون تغير البنية الصرفية كان أكثر بروزا من التحوير الصوتي مما جعل الحريري يقف عنده دون التغيير الصوتي. فالتحوير الصوتي، رغم أنه هو الأسبق، أصبحت ملامحه مخفية أمام قوة ظهور ملامح التحول الصيغي. ويستفاد من ذلك أن التطور الذي يحدث على بعض الوحدات المعجمية يكون

---

(54) ينظر في النماذج، الحريري : درة الغواص، ص 84.
(55) الحريري : درة الغواص، ص 177.
(56) ابن منظور : لسان العرب، مادة : هون، 13/ 114.

أحيانا مركبا، ثم يغلب أحدهما الآخر في الظهور حتى يصير كأنه الوحيد الذي حصل. وعلى أساس ذلك يمكن أن نعتبر تحول فاعول إلى فَاعَلٍ في نموذجينا تطورا بنيويا وإن كان منطلقه صوتيا. لكن ماهي القاعدة في ذلك ؟

إن تحويل «فَاعُول»إلى فَاعَلٍ هو نتيجة تقصير حركة المقطع الطويل الثاني. وهو ما عبر عنه ابن منظور بحذف الواو الثانية في تفسيره لتحول «هاوون» إلى «هَاوَنٍ». والسبب في ذلك «أنّ تتابع المقطعين الممدودين ليس بمقبول في السمع في بعض الأوقات، فاجتنبوه. ومن ذلك أنهم قالوا : قِتَال، في مصدر قَاتَلَ. وكان الأولى أن يكون قِيتَالا لامتداد الحركة الأولى في قَاتَلَ فقصروها لكي لا يتتابع الممدودان. ومنه أيضا رضيع، بمعنى مُراضِع، وحليف بمعنى مُحالِف، وما يشبههما. فكان الأوْلَى أن تكون راضِيع، وحالِيف تبعا لامتداد الفتحة في راضَعَ وحَالَفَ. ومنه تُرَاث بدل تُوْرَاث، وتُجَاه بدل تُوجَاه على وزن تُفْعال[٥٦]، حيث : فِيْعال ← فِعَال، وفاعِيل ← فَعِيل، وفُوْعَال← فُعَال.

ونستنتج من ذلك أن التطور الصرفي في بعض الوحدات المعجمية ليس من الضرورة أن يكون مباشرا، أي نتيجة إعادة تكوين للوحدة المعجمية في نمط صيغي جديد عن طريق القواعد الصرفية كالنحت والاشتقاق، بل قد يكون تطورا غير مباشر، أي عبر قواعد أخرى غير صرفية- صوتية مثلا كما هو الحال في أمثلتنا - تفرض نفسها على شكل الوحدة فتغير ملامح بنيتها الصرفية الأصلية وتكسبها ملامح بنية صرفية أخرى. وذلك أنّ تغيير مدى حركة أو مقطع، كما في النماذج أعلاه، يؤثر تأثيرا مباشرا في حجم الوحدة المعجمية، وفي عدد أصواتها، وفي مقدار الذبذبات التي يستغرقها بثها. فعندما يحوّل محيط عناصر الوحدة الصوتي قاعدةً صوتية إلى قاعدة صرفية ينجر عن ذلك - كما يذهب أندرسون (Anderson) - عدة نتائج منها إحداث تقابلات على مستوى الخصائص الشكلية للقاعدة الصوتية يمكن أن تغير وظيفتها فتصبح تلك القاعدة الصوتية مثلا قاعدة صرفية تفسر التغير الصرفي أو قاعدة ذات وظيفة مزدوجة تعلل التغير الصوتي وتعلل في الوقت نفسه

---

(٥٦) برجشتراسر : التطور النحوي، ص 68.

انعكاساته الصرفية [58].

على أنه تجدر الإشارة إلى أن مثل هذا التغيير يبقي الاستعمال الأول قائما كما نلاحظ ذلك في بعض صيغ الأفعال التي يفترض أنها محولة، مثل افْعَلَّ. فالظاهر أنها نتيجة تطور في افْعَالَّ [59]، حيث افْعَالَّ ← افعلّ، نحو : اخضَارَّ اخْضَرَّ، دون أن تندثر افعالّ من الاستعمال [60].

والخلاصة هي أن هذا التطور صوتي في منطلقه لكن تأثيره الشديد في البنية الصرفية جعل منه تطورا مركبا تغلب عليه ملامح التطور الصرفي.

ولهذا التطور مظهران يبرزان : المظهر الأول تغيب فيه ملامح أحد التغييرين، الصوتي أو الصرفي، المجتمعين فيه ولا تبرز فيه إلا ملامح الغالب منهما. فهو تطور مركب يتخذ الشكل التالي:

أ ب

X X

حيث التغييران (أ) و (ب) ممتزجان (Confondus) فيعتبر الغالب منهما دون الآخر في التحليل. فالنموذج : رَاوُوقٌ ← رَاوَقٌ، مثلا، شهد قبل تحوله الصيغي تحوّلا صوتيا تمثل في تقصير المقطع الطويل الثاني. لكن البارز في مظهره الشكلي هو تغير نمطه الصيغي. وفي الخطإ الشائع : مُسَوَّدَة مُسْوَدَّة، تم تغيير صوتي أدى إلى تغيير نمط الوحدة الصيغي لكن الأكثر جلاء هو مظهر التطور الصوتي المتمثل في تغير أنواع المقاطع ومواضعها.

والمظهر الثاني تبقى فيه الصيغتان : الأصلية والمحولة، قائمتين في الاستعمال بصورة متمايزة تأخذ الشكل التالي :

(58) ينظر : S. Anderson : Morphological change, pp. 333-336

(59) يذهب برجشتراسر (ص 93) إلى عكس ذلك. فهو يرى أن «افْعَلَّ» قد تُمِّدَ فيها الحركة فتصبح «افْعَالَّ» على أن رأيه هذا لا يغير من النتيجة شيئا لأن استعمال الصيغتين يبقى قائما في كل الأحوال. ونذكر من باب التوسع في هذا الموضوع أن برجشتراسر يذهب أيضا إلى أن النمط الصيغي «فَاعَلَّ» هو أيضا تطوّر في «فَعَّلَ» لعلة صوتية تتمثل في تعويض السكون مدا، أي تحويل الانغلاق إلى انفتاح. ويرى أن مثل هذا التطور يحدث في الحبشية أيضا وهي أخت العربية باعتبارهما ساميتين.

(60) من اللغويين من يفسر هذا التنوع باختلاف المعنى الوظيفي. فالحريري مثلا يذهب إلى أن «افْعَلَّ» يكون للدلالة على الألوان الملازمة، و«افْعَالَّ» للعارض منها بسبب من الأسباب الزائلة - ينظر الحريري : درة الغواص، ص 21.

س

X

ص

X

حيث كل من الصيغة س والصيغة ص صيغة قائمة الذات في الاستعمال ومستقلة عن الأخرى مثل : افْعَالَّ ← افْعَلَّ : اِخْضَارَّ ← اِخْضَرَّ، إذا اعتبرنا النمط الصيغي الثاني تطوّرا من الأوّل.

وتبرز مختلف التغيرات التي عللنا بها النماذج التطورية التي أوردناها أن تلك النماذج لم تخرج عن نظام اللغة العام ولا عن مظاهر استعمال الفصحى ذاتها. فقد كانت وجوها في الاسعمال تقرها قواعد النظام اللغوي. وعليه فليس تولدها خطأ ما دامت تستمد مقبوليتها من التواضع وترتد في تكونها إلى قواعد تستوعبها وتتمثّل بها وتنفي عنها خاصية الاعتباطية. وتتلخص هذه القواعد في ما نعده قواعد تحكُّم خاصة تتولد بها الوحدات المعجمية التطورية.

5 - قواعد التحكم الخاصة في توليد الوحدات المعجمية التطورية :

أفضى استقراؤنا لكيفية تولد الوحدات المعجمية التطورية المتمثلة في النماذج التي استخرجناها من كتاب درة الغواص إلى استنباط خمس قواعد خاصة تحدد مجال استحداث مفردات في نطاق القاعدة الصرفية العامة التي هي الاشتقاق. وهذه القواعد الخمس هي :

1) مجرّد ← مجرّد، مثل : رَهافة ← رُفهَة (ص 160).
2) مجرّد ← مزيد، مثل : فَسَدَ ← انفسد (ص 38).
3) مزيد ← مجرّد، مثل : مُؤْثَرٌ ← مأثور (ص 37).
4) مزيد ← مزيد، مثل : شَاءَم ← تَشَاءَم (ص 37).
5) لزوم ← تعدية، مثل : مُقطِع ← مُقطَع (ص

والقاعدة الأخيرة نحوية لكن كان لها انعكاس صرفي تجلي في أمثلتنا في تحويل بنية صفة الفاعل الصرفية إلى بنية صفة المفعول. وهو ما يجعل منها قاعدة ذات تأثير مركب : نحوي وصرفي.

على أن هذه القاعدة ليست هي الوحيدة التي كان لها تأثير مركب في بحثنا هذا. فإن ما اعتبرناه في بعض نماذجنا اختلافا لهجيا أو تطورا صوتيا في تأليف عناصر الوحدة المعجمية يعد هو أيضا من القواعد ذات التأثير المركب دون أن يتعارض ذلك مع أبنية اللغة العامة والأنماط الصيغية التي يوفرها النظام. فلم يكن صدى اللهجات الموروث ولا طرق التعامل الصوتي في تأليف الوحدة الصوتي مخالفا لطرق التكوين الصرفي لأنواع الأنماط الصيغية. وهو ما يعني أن لهجات القبائل وأوجه التعامل بين الأصوات لتوليد وحدة جديدة ليس سوى تنويعات في الاستعمال.

وتعكس حركة تطور الأبنية من خلال القواعد الخمس مجتمعة آلية في تناوب الأنماط الصيغية تتولد بمقتضاها الأبنية البديلة.

6 - آلية تناوب الأنماط الصيغية :

تتمثل هذه الآلية في مختلف عمليات التحويل التي رأينا. وهي تطرأ على البنية الفصيحة، فينجر عنها بالضرورة إما بديل شكلي وإما بديل وظيفي.

ويربط بين البنى الفصيحة التي تعتبر منطلقا لعمليات التحويل، وبين بدائلها التطويرية نوعان من العلاقات : علاقات اختلاف شكلية، وعلاقات ائتلاف دلالية. وتتجلى علاقات الاختلاف الشكلية في تحول بنية دال فصيحة إلى بنية أخرى تطورية مصوغة على نمط صيغي يختلف عن سابقه، لكنه موجود في نظام اللغة. أما علاقات الائتلاف الدلالية فتتجسم في استقرار المدلول، حيث يحافظ الدال الجديد على مدلول الدال الفصيح. فتكون عملية التوليد على هذا المستوى عملية عقيمة (فارغة).

ولم تخرج الأبنية في علاقات اختلافها الشكلية - حسب نماذجنا - عن الأنماط الصيغية الأكثر تداولا في الاستعمال. فالصيغ الأكثر تداولا - سواء في مقولة الاسم، أو الفعل، أو الصفة - هي التي كانت أكثر عرضة للتطور. لكن لم يكن تطورها ذلك تطورا في الأبنية الأصيلة في حد ذاتها، بل كان تحولا من بنية إلى بنية أخرى كثيرة التداول أيضا. فتحول النمط الصيغي المصدري : فُعَال إلى فعْل مثلا، كما في : سُلاَل ← سِلّ، أو النمط الصيغي الفعلي : فَعَلَ ← اِنْفَعَلَ، كما في : فَسَدَ ← اِنْفَسَدَ، هو تحول من مبنى قائم

الذات إلى مبنى آخر قائم الذات أيضا. وكل من المبنيين شائع في الاستعمال قديما.

ومختلف التحويلات ومظاهر التطور البنيوي كانت تحويلات عفوية عبر عنها الحريري بكلمتي «وهم» و«تحريف» كما يلاحظ ذلك في ثنايا كتابه. فهو يقول على سبيل المثال في تحويل مُؤثِر إلى مأثور : «فيوهمون فيه» (61). ويقول في تحويل المصدر في : «فعلته من جَرَّاك» إلى «فعلته من مجراك» : «ويحيلون في بنيته ويحرفونه» (62).

ونعني بالعفوية أن المتكلم لا يدرك كما ينبغي وعلى وجه الدقة، الدال، بل يستحضره في ذهنه بشكل غير دقيق ثم يربطه بنمط صيغي متداول يستدعيه ذهنه، فيقيسه عليه ويصوغه على منواله دون استحضار لقاعدة معلومة كما يفعل من يتعلم اللغة على يد متعلم. ثم تحدث المواضعة بطريقة عشوائية مؤسسة على مقارنة لا شعورية بين أبنية المفردات وعدم تمثل حقيقي لقواعد تكوين تلك الأبنية. على أن مظاهر التوليد هذه «لا تحدث بمحض الصدفة وكيفما اتفق. بل هي محاولات لتفسير كلمة من الكلمات المحرجة تفسيرا تقريبيا بإلحاقها بشيء معلوم» (63).

وإذن فإن آلية التحويل في مظاهر الأبنية الصرفية التطورية في نماذجنا لا تعود إلى تقيد المتكلم في صوغه للوحدة المعجمية بنمط صيغي محدد، بل هي آلية تعتمد على حدسه. فالمتكلم يتمثل أجزاء الوحدة التي يريد استعمالها أو بعض تلك الأجزاء. لكنه يصوغها لا شعوريا استنادا إلى مخزونه من القواعد التي اكتسبها في مراحل تلقيه اللغة في المدرسة والمجتمع دون أن يكون له على استحضارها سلطان.

والوحدة الجديدة التي يولدها والتي تعد تطورية، لا تخرج في تولدها عن نظام اللغة. وهذا مهم جدا من الناحية النظرية «لأنه ينفي عن الوحدة المعجمية في تكونها من دال ومدلول خاصية الاعتباط» (64).

---

(61) المرجع نفسه، ص 37.
(62) المرجع نفسه، ص 113.
(63) De Saussure : Cours, p. 238.
(64) ابن مراد : مقدمة، ص 132.

7- خـــــاتمة :

يلاحظ مما قدمنا أن تطور الأبنية الصرفية تتحكم فيه أنماط صيغية منتمية إلى نظام اللغة. وهذا المظهر من أقوى المظاهر تعبيرا عن نظامية المعجم. وقد بين لنا تحليل النماذج أن الوحدات التطورية تتمايز في أبنيتها عن نظائرها الفصيحة لكن تتحكم في تكوينها قواعد واضحة، وترجع في تداولها إلى التواضع الجماعي وإن كان منطلقها الفرد الذي تتحصل له المفردة من تجربته التواصلية الكثيفة مع الجماعة اللغوية التي ينتمي إليها والتي بفضلها اكتسب اللغة.

وقد بدا جليا أن المظاهر الصرفية التي عدّها الحريري خطأ هي مظاهر متعلقة بالتطور اللغوي. وقد ساعدت معالجتها اللسانية على معرفة عدد من القواعد التي مثلت جزءا من آلية النظام الصرفي التي تقع بها عمليات التحول اللغوي.

على أن مسألة اللحن مسألة مازالت تثار في عصرنا الحاضر في مقالات، وفصول، وكتب مفردة هي تلك الكتب التي تسمى كتب اللحن أو التصويب اللغوي، وذلك من خلال الاستدراك على ما اصطلح عليه اليوم بالأخطاء الشائعة. وتكشف هذه الكتب كثرة التوليد اللغوي. وهو ما يعكس نزعة اللغة المستمرة إلى التطور والنمو لمواجهة حاجات التعبير المتجددة. لكن مظاهر هذه النزعة يرفضها الصفويون كما هو الحال عند الحريري، لأنهم يرونها خطأ يؤدي إلى فساد في اللغة يصبح اقتلاعه متعذرا إذا رسب في الاستعمال. إلا أن المواقف الرافضة تصطدم في أحيان كثيرة بقدرة نظام اللغة على استيعاب الكثير مما عده أصحاب تلك المواقف خطأ. فقد بدا واضحا أن ما عده الحريري خطأ قد خضع لقواعد تجسم حركية نظام اللغة الداخلية، وذلك من خلال طريقة اشتغال النظام الصرفي التي كيفت مع أبنية اللغة وصيغها تبعا، لما يوفره نظامها الشمولي من القوانين والمبادئ العامة، ما اعتبره الحريري وهما أو تحريفا.

وإنّ استجابة تلك الأبنية التطورية لصيغ وقواعد تصفها يجعل عمليات التحويل البنيوي سلوكا لغويا يندرج ضمن قدرة اللغة على التوليد ومظهرا من مظاهر الإبداع اللغوي لدى الأفراد قادرا على أن ينصهر في استعمال اللغة

العام وبوسع نظام اللغة أن يجوّزه.

والملاحظ أن مظاهر الأبنية التطورية في الأمثلة التي عالجنا كانت نوعين: النوع الأوّل كان توليد أبنية بديلة حيث أدى تغيير البنية الأصلية إلى بنية أخرى كما هو الحال في أبنية المصدر والفعل؛ والنوع الثاني كان تطورا في البنية في حد ذاتها بأن شهدت البنية الأصلية تحويرا في بعض صوائتها وصوامتها كما هو الشأن في اسم المكان أو إضافة زائدة كما هو جلي في النسبة. ويمكن أن نعدّ النوع الأول وجها من وجوه الانتاجية بالمعنى الذي حددنا لهذا المفهوم في هذا البحث، والنوع الثاني وجها من وجوه الإبداعية باعتباره تحريفا لأصل وإن خضع لقاعدة تصفه.

ولئن مثلت النماذج التي حللنا مظهرا تطوريا يسم المعجم بسمة التغير فإن توليدها لم يكن عشوائيا رغم استعمال اللغة العفوي. فقد بينا أن تطورها كان خاضعا لقواعد التوليد في المعجم التي يقرها نظام اللغة، وأن ما عده الحريري خطأ فيها، هو لا يخرج عن القواعد اللغوية ولا يعد من الشاذ. فقد أظهر تحليلنا لها أنها قياسية في تكونها الصرفي وفي أبنيتها الشكلية، وهو ما يسمح بالقول بأن مظاهرها التطورية التي يقرها النظام تتيح لها الانتظام في المعجم لأن سمة النظامية بدت أبرز خاصية في المكوّن الذي يستوعبها وهو المكون المعجمي.

محمد شندول
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان

المراجـــــع :

1) ابن جني (أبو الفتح عثمان) : الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الكتاب العربي، بيروت (د.ت).

2) ابن مراد (إبراهيم) : - مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي بيروت 1997.

- المعجم العلميّ العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993

- الفصاحة والتطور اللغوي، نص درس مخطوط ألقي على طلبة شعبة العربية بكلية الآداب بتونس 1992-1993 و1993-1994

3) ابن منظور (جمال الدين محمد) : لسان العرب، ج 3-6-8-9-12 ... دار صادر، بيروت، 2000.

4) الاستراباذي (رضي الدين) : شرح شافية ابن الحاجب، ج1، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982.

5) برجشتراسر (ج) : التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي بالرياض، مصر 1982.

6) الجندي (أحمد علم الدين) : اللهجات العربية في التراث، ج1، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس 1978.

7) جواد (مصطفى) : - قل ولا تقل، مكتبة النهضة العربية، بغداد 1988.

- في التراث اللغوي، تحقيق وتقديم محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1998.

8) الجواليقي (أبو منصور موهوب): ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد، تحقيق ماجد الذهبي، دار الفكر، دمشق، 1982.

9) الحريري (أبو محمد القاسم) : درة الغواصّ في أوهام الخواص، تحقيق هينريتش ثوربك (Heinrich Thorbecke)، ليبزيغ، 1871.

10) داغر (أسعد خليل) : تذكرة الكاتب، المطبعة المصرية، مصر 1933.

11) الدقر (عبد الغني): معجم النحو، دار قهرمان للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول (د.ت).

12) سيبويه (أبو بشر عمرو) : الكتاب، ج4، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة 1982.

13) السيوطي (جلال الدين) : الاقتراح في أصول النحو، تحقيق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة القاهرة 1976 .
14) عبد التواب (رمضان) : لحن العامة والتطور اللغوي، القاهرة 1976 .
15) الفارابي (أبو نصر) : كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، دار الشرق، بيروت، 1969 .
16) مجمع اللغة العربية بالقاهرة : - مجموعة القرارات العلمية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية. القاهرة 1984 .
- المعجم الوسيط، دار الدعوة، استانبول، 1989 .
17) اليازجي (إبراهيم) : لغة الجرائد، دار مارون عبود، لبنان 1984 .
18) Anderson (S.R) : Morphological change, in: Frederick Newmeyer (ed.) : Linguistics. The Cambridge Survey, Cambridge University Press. Cambridge, 1988 ; Vol. I, pp. 324-9632.
19) Guilbert (L) : La créativité lexicale, Larousse, Paris, 1975.
20) Katamba (F.) Morphology, The Macmillan Press LTD, London, 1993.
21) Saussure (F. de) : Cours de linguistique générale, Payot, Paris, 1972.